وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تقييم تجربة التمويل الأصغر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي)
في العلوم الاقتصادية: تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:
- زعيتر خديجة
- فتحي حدة

تحت إشراف الاستاذ:
النذير عبد الرزاق

السنة الجامعية 2021/2020

كلمة شكر

قال الله تعالى: "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة

إلا برؤيتك " الله جل جلاله "

ونخص بجزيل الشكر والعرفان كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى كل الأساتذة الكرام ونتوجه بالشكر الجزيل إلى استاذنا النذير عبد الرزاق الذي مد لنا يد المساعدة على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل

التقدير والاحترام

وإلى كل من كانوا عونا لنا في إنجاز هذا [illegible]ت

إهداء

الحمد لله فالق الأنواروجاعل الليل والنهارثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

بأسمى وأرقى آيات الحب والوفاء يسرني أن أقدم ثمرة جهدي هذا العمل إلى من نزل في حقهما قوله تعالى:"

وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم.

إليك يا صاحب القلب الكبيرلوكان للحب وسام لكنت بالوسام جديرا " أبي العزيز"

على من كان دعارها سرنجاحي إلى من ركع العطاء أمام قدميها إلى التي نرى الأمل في عينيها " أمي الحبيبة"

إلى كل عائلتي حفظهم الله وإلى كل من أخذ بالقلب مكانة رفيقات دربي وصديقاتي

زعيتر خديجة

إهداء

إلى من قال فيهما الله عز وجل

"ولا تقل لهما اف ولا تنهر هما وقل لهما قولا كريما"

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

فتحي حدة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة

1-إشكالية البحث .....ب

2-فرضيات البحث.....ب

3-أهمية البحث .....ب

4-أهداف البحث .....ب

5-حدود الدراسة..... ج

6-دوافع اختيار البحث ..... ج

7-منهج البحث ..... ج

8-دراسات سابقة..... ج

9-هيكل البحث .....د

الفصل الأول: دور التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة..... 7

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المصغرة..... 7

المطلب الثاني: مزايا وأهداف المؤسسات المصغرة..... 9

المطلب الثالث: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجهها 10

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر 11

المطلب الأول: ماهية التمويل المصغر.....11

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر.....14

المطلب الثالث: العقبات التي يواجهها التمويل المصغر.....14

المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر.....15
المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر في الجزائر.....15
المطلب الثاني. التحديات التي يواجهها التمويل الأصغر:.....16
المطلب الثالث. البرامج المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر.....17
خلاصة.....20

الفصل الثاني: الإطار العملي للمؤسسات الناشئة وتجارب التمويل الأصغر

تمهيد.....22
المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسات الناشئة في الجزائر.....23
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات الناشئة في الجزائر.....23
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.....25
المطلب الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.....28
المبحث الثاني: التجارب العالمية للتمويل الأصغر.....32
المطلب الأول: تجربة بنغلادش (بنك جرامين).....32
المطلب الثاني: التجربة الماليزية.....34
المطلب الثالث: التجربة الصينية.....35
المبحث الثالث: التجارب العربية للتمويل الأصغر.....36
المطلب الأول: تجربة الأردن في التمويل الأصغر.....36
المطلب الثاني: تجربة العراق في التمويل الأصغر.....39
المطلب الثالث: تجربة السودان في التمويل الأصغر.....41
خلاصة.....44
خاتمة.....46
قائمة المراجع.....50

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

العنوان	صفحة
الجدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات المصغرة لمجموعة من الدول,	8
جدول رقم(1-2): مراحل تطور التمويل الأصغر,	13
جدول رقم(2-1): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاعTIC	31
الجدول رقم(2-2): تصنيف المنشآت الاقتصادية الأردنية حسب حجم العمالة للسنوات 2007-2009,	**37**
الجدول رقم(2-3): إنجازات التمويل الأصغر في الأردن للفترة 2006-2009,	**38**
جدول رقم (2-4): النسب المحددة للتمويل الأصغر من قبل بنك السودان المركزي,	**42**

قائمة الأشكال

العنوان	صفحة
الشكل رقم (2-1): نسبة المؤسسات الناشئة في إطار تكنولوجيا الإعلام والإتصال من النسبة الكلية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب,	**31**

مقدمة عامة

عرفت برامج التمويل الأصغر استخداما متزايدا في السنوات الخمسة والعشرين الماضية، وذلك راجع للاهتمام الدولي التي حازته والتي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف دول العالم، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين هم من العملاء الأساسيين والأهم، وهذا ما قامت بانتهاجه دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا التي قامت بإنشاء العديد من المؤسسات التمويلية والتي تقوم بتقديم خدمات التمويل الأصغر لعملائها.

ما يميز مؤسسات التمويل الأصغر هو توجهها لملء الفراغ الذي تركته المؤسسات التقليدية التجارية أو تلك التي ترعاها الحكومة على صعيد تقديم الخدمات المالية للأسر الفقيرة وللمؤسسات الصغيرة وتعد هذه المؤسسات وسيلة لتقديم جزء من المساعدات إلى الفئات الأقل حظوة في المجتمع وذلك بطريقة فعالة نسبيا من حيث التكلفة، لذا قد تلعب مؤسسات التمويل الأصغر دورا ملحوظا في تطور القطاع المالي وبالتالي في التنمية بشكل عام.

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلادش من طرف محمد يونس في سنة 1976م بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974م، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006م، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء خاصة النساء منهم باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد أثبتت تجارب هذا البنك أن الفقراء كانوا مستعيرين موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في آجاله، ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي دول العالم كأمريكا اللاتينية وبوليفيا وفي اندونيسيا، وقد قامت الكثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر حتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وغيرها

والجزائر كغير عادتها من الدول النامية التي مرت بعدة تحولات ومراحل حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المجتمعات الضخمة والمؤسسات العمومية التي ساهمت في تطورها الارتفاع في أسعار البترول آنذاك واستمر ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت انخفاضا محسوسا في أسعار البترول، وبما أنها من الدول التي تعتمد على الموارد البترولية جعلها تتبع خطة جديدة لإنعاش الاقتصاد كبديل للبترول، فانتهجت عملية إعادة

هيكلة المؤسسات الضخمة التي انخفضت نتائجها من سنة لأخرى وتقسيمها إلى مؤسسات مصغرة حيث تعد هذه الخطة طريقة تنموية أنجح.

ومما سبق ذكره نطرح الإشكال التالي:

1-إشكالية البحث:

كيف يمكن تقييم تجربة التمويل الأصغر؟

وانطلاقا من الإشكال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر؟
- ماهي آليات التمويل الأصغر في الجزائر؟
- ماهي أهم المشاكل التي تواجه هيئات التمويل الأصغر في الجزائر؟

2-فرضيات البحث:

بغية الإجابة على الأسئلة الفرعية للبحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم المؤسسات المصغرة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن من أهم الهيئات التي تعتمد على آليات التمويل الأصغر بالجزائر
- تعتبر مسألة تسديد القروض الممنوحة من قبل المستفيدين منها أحد أكثر المشاكل التي تواجه الهيئات الداعمة للتمويل الأصغر في الجزائر.

3-أهمية البحث:

تم إيجاز أهمية البحث فيما يلي:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تعد من بين الدراسات التي تحدد إحدى السبل لإنشاء المؤسسات المصغرة لذوي الدخل المحدود والمتمثل في التمويل الأصغر
- استغلال النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة والتوصيات التي سيتم الخروج بها
- تمثل إضافة تراكمية إلى المعرفة العلمية
- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بضرورة إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة لخلق فرص عمل والمساهمة في القضاء على البطالة.

4-أهداف البحث:

- استعراض المفاهيم النظرية للتمويل الأصغر
- التعرف على واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر

- السعي على تشجيع استمرارية المؤسسات المصغرة
- ابراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات المصغرة
- توضيح مكانة المؤسسات المصغرة في التنمية الاقتصادية

5-حدود الدراسة:

تدور الدراسة حول:

الحدود النظرية: تعتبر المؤسسات المصغرة من أهم المواضيع التي يمكن دراستها من كل الجوانب، إلا أنه كان علينا أن نسلط الضوء على جانب التمويل.

الحدود المكانية: تمحورت الدراسة على المؤسسات الناشئة في الجزائر

الحدود الزمانية: تمحورت الدراسة في الفترة الممتدة ما بين فيفري وماي 2021.

6-دوافع اختيار البحث:

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا البحث والعمل فيه نذكر:

- كونه موضوع مهم على الساحة الاقتصادية الجزائرية لحداثته على المستوى الوطني
- يعتبر موضوع البحث من الدعائم الأساسية لاقتصاديات الدول المتقدمة
- تحتل المؤسسات المصغرة أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية والتقليص من مشكلة البطالة.

7-منهج البحث:

من أجل دراسة الإشكالية ولمحاولة الإجابة على الاسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لطبيعة الموضوع وأيضا من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة، كما سوف نستعين ببعض الإحصائيات المأخوذة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حول المؤسسات الناشئة.

8-دراسات سابقة:

بغرض تكملة الجانب النظري وبهدف توضيح نموذج الدراسة وفرضياتها، اطلعنا على الجهود السابقة للباحثين في دراستنا، من أجل معرفة ما قدموه من جهود علمية وما تناولوه من مواضيع يمكن الاستفادة من بعضها في الدراسات الحالية:

- **الدراسة الأولى:** هرقون تفاحة، سياسيات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012م، حيث هدفت الدراسة إلى سياسيات التشغيل لدى الحكومة من خلال معرفة آليات تمويل المؤسسات المصغرة والتي تهدف إلى إبراز مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها هذه المؤسسات للوصول إلى الأهداف المرجوة، وتوصلت الدراسة على كون هذا النوع من الهيئات قام بالتخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب عمل جديدة.

- **الدراسة الثانية:** بن علية نور الهدى، جميات فاطمة الزهراء، مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن ANGEM، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، حيث هدفت الدراسة على توضيح مساهمة آليات التمويل الأصغر المعتمدة في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هاتين الهيئتين قامتا بالتخفيف من حدة البطالة بشكل ملحوظ في الجزائر من خلال برامج تسهيلية مقدمة لكافة الفئات.
- **الدراسة الثالثة:** عائشة دخوش، صفية بن حميدوش، التمويل الأصغر كبديل عن البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017، حيث هدفت الدراسة إلى الوصول إلى السياسات التي تتبعها الدولة لتمويل المؤسسات المصغرة بطرق بديلة عن البنوك والتي تهدف إلى إبراز مختلف الطرق والمصادر التمويلية التي تحتاجها هذه المؤسسات للوصول إلى الأهداف المسطرة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هذا النوع من الهيئات قام بالتخفيف من حدة البطالة والفقر وخلق مناصب شغل جديدة.

9-هيكل البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث، واختيار الفرضيات وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها اخترنا تناول الموضوع في فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المستخلصة، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات وآفاق البحث المستقبلية.

الفصل الأول: خصصناه لدراسة دور التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر.

المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر.

الفصل الثاني: خصصناه للدراسة العملية للمؤسسات الناشئة في الجزائر وتجارب التمويل الأصغر.

المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الثاني: التجارب العالمية للتمويل الأصغر.

المبحث الثالث: التجارب العربية للتمويل الأصغر.

الفصل الأول

دور التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات المصغرة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة

لقد كان من الصعب إيجاد تعريف شامل للمؤسسات المصغرة وذلك راجع لاختلاف المفاهيم من اقتصاد دولة إلى أخرى ومن نظام إلى آخر ,مما أدى إلى اختلاف الكثير في تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة وعلى هدا الأساس سنتطرق في دراستنا في هدا المبحث إلى العناصر الأساسية:

- ماهية المؤسسات المصغرة؛
- أهداف ومزايا المؤسسات المصغرة؛
- الدوافع من إنشاء المؤسسات المصغرة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات المصغرة.

تعتبر المؤسسات المصغرة من الأدوات الفعالة للنهوض بالنشاط الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي دفع الحكومات والباحثين إلى الاهتمام بها، ولقد تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي للوصول إلى تعريف شامل ندرجها فيما يلي:[1]

1. **المعايير الكمية:** إن حجم المؤسسة يتحدد بالاعتماد أو بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائيات المحددة للحجم، مثل: (القوى العاملة، رأس المال المطلوب، حجم المبيعات...).
2. **المعايير النوعية:** وهي تعتمد على القروض الوضعية، وهي تعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية معينة تترجم وفق معايير تتمثل في: الملكية، الاستقلالية والمسؤولية، الحصة السوقية.
3. **معايير أخرى:** وهناك معايير أخرى مستعملة في العالم للتعرف على حجم المؤسسة مثل: (المستوى التكنولوجي في الميدان الذي تعمل فيه، نصيبها في السوق، مرونة توطنها...)[2].

أولا: تعريف المؤسسات المصغرة:

هناك عدة تعاريف للمؤسسات المصغرة حسب المعايير التي ذكرناها سابقا وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

---

[1]: رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، القاهرة–مصر، ايتراك للطباعة والنشر، 2008، ص15.

[2]: صوارية بور يدح، دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004/ 2005، ص10.

❖ يعرف القانون 01 ـــــ 18 المؤرخ في 12 ديسـمبر 2001، والمتضـمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بشكل واسع بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشمل من 01 إلى 09 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دج أو لا يتجاوز 20 مليون.[1]

❖ وهناك عدة تعريفات لمجموعة من الدول نعرضها فيما يلي:

الجدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات المصغرة لمجموعة من الدول

البلد	نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال المدفوع
البنك الدولي	مصغرة	10 عمال	100,000 دولار
الاتحاد الأوروبي	مصغرة	09 عمال	أقل من أو يساوي 02 مليون أورو
اليابان	مصغرة	من 01 إلى 09 عامل	50 مليون ين
السعودية	مصغرة	من 01 إلى 10 عمال	لا يتجاوز المليون ريال
مصر	مصغرة	أقل من 10 عمال	1500 جنيه

المصدر: من إعداد الطالبات وذلك اعتمادا على المراجع التالية:

- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011، بسكرة ص ص 62-63.
- منصور بن عمارة، المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ماي 2003، ص ص 07-08.

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 2، 17-2 المؤرخ في 10 جانفي 1017، الصادر في 11 جانفي 2017، ص06.

ثانيا: أهمية إقامة المؤسسات المصغرة:

تعتبر المؤســـســـات المصـــغرة ذات أهمية كبيرة، وذلك راجع للأدوار التي تؤديها من أدوار اجتماعية واقتصـادية، من أهمها الخفض من حدة البطالة والمسـاهمة في التطور الاقتصـادي ومقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، وكذلك دورها الاجتماعي المتمثل في إتباع حاجات ورغبات الأفراد.

وتتمثل هده الأهمية فيما يلي:

1) توفير مناصب شغل متنوعة بتكاليف رأسمالية منخفضة مما يقلل من نسبة البطالة؛
2) تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛
3) دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات؛
4) المحافظة على استمرارية المنافسة من خلال الابتكار والتحسين؛
5) عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الأرياف؛
6) بساطة التكنولوجيا المستعملة وسهولة العمل فيها.[1]

المطلب الثاني: مزايا وأهداف المؤسسات المصغرة.

شــهدت المؤســســات المصــغرة اهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول نظرا لدورها الفعال في النشـاط الاقتصـادي خاصـة عند قدرتها في حل المشـكلات الاقتصـادية، وسـنعرض في هذا المطلب أهم المزايا والأهداف للمؤسسات المصغرة.

أولا: مزايا المؤسسات المصغرة.

تتمثل فيما يلي:

1) وجود علاقة قوية مع المجتمع المحلي؛
2) خدمة شخصية للعملاء؛
3) معرفة دقيقة للعملاء والأسواق؛
4) المرونة في الإدارة؛

[1]: أحلام ساري، نوال بوعلاق، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000/ 2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص5.

5) التقييد المحدود بالقوانين الحكومية.[1]

ثانيا: أهداف المؤسسات المصغرة.

تسعى المؤسسات المصغرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

1) استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
2) ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، ودلك بتحديث أنشطة سلعية وخدمية جديدة؛
3) تمكين فئات عديدة من المجتمع ذات الأفكار الاستثمارية؛
4) تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية.[2]

المطلب الثالث: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة والصعوبات التي تواجهها.

سنستعرض في هذا المطلب أهم الدوافع المحفزة لإنشاء المؤسسات المصغرة وأهم الصعوبات التي واجهتها هذه المؤسسات.

أولا: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة.

لقد تعددت الدوافع المحفزة للاهتمام بالمؤسسات المصغرة، هذه الحوافز تنبع من العديد من المجالات نذكر منها ما يلي: [3]

1) التحولات الاقتصـــادية العالمية والتي صـــاحبها تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في العديد من اقتصاديات الدول مما أدى إلى حتمية تطوير المؤسسات المصغرة؛
2) الدور العظيم الذي يؤديه القطاع الخاص خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية؛
3) الأزمات الاقتصادية والتي دفعت إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية خاصة في الدول النامية منها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وأيضا عدم استحداث المؤسسات الكبرى.
4) التحولات الاقتصـــادية العالمية والتي صـــاحبها تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في العديد من اقتصاديات الدول مما أدى إلى حتمية تطوير المؤسسات المصغرة؛
5) الدور العظيم الذي يؤديه القطاع الخاص خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية؛

---

[1]: هالة محمد لبيب عنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، ط2، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة–مصر، 2008، ص23.

[2]: محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم تحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط–الجزائر، 8–9 أفريل 2002، ص ص 2–4.

[3]: تفاحة هرقون، سياسات دعم المؤسسات المصغرة آثارها على التشغيل، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011–2012، ص65.

6) الأزمات الاقتصادية والتي دفعت إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية خاصة في الدول النامية منها الجزائر، مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية وأيضا عدم استحداث المؤسسات الكبرى.

ثانيا: الصعوبات التي واجهت المؤسسات المصغرة.

رغم الاهتمام الكبير الذي نالته المؤسسات المصغرة إلا أنها واجهت مجموعة من المشاكل والصعوبات نذكر منها ما يلي:[1]

1) تكلفة القروض المرتفعة؛
2) ارتفاع مخاطر إقراض المؤسسات المصغرة؛
3) عدم توفر الضمانات المطلوبة؛
4) نقص العمالة المؤهلة؛
5) ضعف التخطيط الاستراتيجي؛
6) مشاكل المواصلات والخدمات.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر

سنستعرض في هذا البحث النقاط التالية:

- ماهية التمويل الأصغر.
- المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر.
- العقبات التي تواجه التمويل الأصغر.

المطلب الأول: ماهية التمويل المصغر.

قبل أن نستعرض مفهوم التمويل المصغر يجب أن نتطرق إلى مفهوم التمويل

مفهوم التمويل: يعرف التمويل بأنه توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة لتغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أو مؤقتة.[2]

[1]: عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، دار النشر والتوزيع، الاسكندارية – مصر، 1996، ص50.

[2]: أحمد بوراس تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر، 2008، ص25.

كما يعرف أيضـــا بأنه توفير الموارد الحقيقية كالســـلع والخدمات لأغراض كالتنمية من أجل إنشـــاء مشاريع استثمارية.[1]

أولا: مفهوم التمويل الأصغر.

يعرف التمويل المصـغر أو المتناهي الصـغر بأنه تقديم قروض صـغيرة للعائلات الفقيرة التي لا تتمكن من الحصـــول على قروض من القطاع المصـــرفي لمســـاعدتهم في الانخراط بنشـــاطات منتجة أو لتنمية مشـــاريعهم المتناهية الصـــغر، وأحيانا ما يعرف بأنه تقديم الخدمات المالية (قروض وادخار وتحويلات وتأمين وغيرها) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاع المصرفي. [2]

ثانيا: المراحل التي مر بها التمويل الأصغر.

لقد مر التمويل الأصـــغر بعدة مراحل ميزته قبل أن يتواجد في صـــورته الحالية، يمكن تلخيص هذه المراحل في الجدول التالي:

[1]: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المعاصرة، الطبعة الثانية، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 221-223.

[2]: أسامة إسماعيل، يوسف عبد الرحمان البشير، سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013-2014، ص ص 14-15.

جدول رقم(1-2): مراحل تطور التمويل الأصغر

المراحل	أهم المميزات
المرحلة الأولى: قبل 1950 م	– الاعتماد الكلي على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر. – قيام المرابون والتجار بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر، وقيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل.
المرحلة الثانية: من 1950م إلى 1970م	– الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. – قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل.
المرحلة الثالثة: من 1970م، إلى1995م	– تطبيق تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف دول العالم. – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر. – التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية.
المرحلة الرابعة: من 1995 إلى 1997 م	– التوسع في التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. – قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مثل: تأسيس المجموعة الاستشارية.
المرحلة الخامسة: من 1997م إلى 2005م	– اندفاع التمويل الأصغر إلى وضع لوائح تنظيمية – إنشاء مؤسسات تتعامل في القروض فقط
المرحلة السادسة: من 2005 م إلى يومنا هذا	– تقديم خدمات مالية في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع – توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة – الاعتماد على برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة

المصدر: ضرار الماحي، دورة تدريبية في خدمات التمويل الأصغر، معهد علوم الزكاة، السودان، 2013، ص15.

ثانيا: أهمية التمويل المصغر.

ويمكن تلخيص أهميته في النقاط التالية:

1) يعتبر من الأدوات الفعالة التي تساعد الفئات الفقيرة على تحسين دخلها ومستوى معيشتها؛
2) كما يعتبر أكثر القطاعات قدرة على خلق فرص عمل وبتكلفة اســتثمارية متدنية الأمر الذي يجعله خير وسيلة للتخفيف من البطالة ومحاربة الفقر؛
3) يولد لدى المرأة العاملة الثقة بالنفس والقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي؛
4) تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة مشاركة القطاع الصغير في الاقتصاد القومي.[1]

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر

لقد قام التمويل المصغر على عدة مبادئ أساسية نذكر منها ما يلي[2]:

1) استهداف المزيد من الفقراء: وذلك من خلال تمكين مؤسسات التمويل الأصغر من التركيز على الأفراد الأشد فقرا مقارنة بالأفراد الدين يستهدفهم التمويل الأصغر التقليدي؛
2) تقليل إمكانية التعرض لمشكلات فرط المديونية: وذلك من خلال التحري الشامل عن العملاء؛
3) التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي تساهم في زيادة الدخل القومي الإنتاجي؛
4) خلق المزيد من فرص العمل؛
5) توفير الخدمات المتكاملة للأرياف والعمل على زيادة الوعي لهم بأهمية الخدمات المصرفية.

المطلب الثالث: العقبات التي يواجهها التمويل المصغر

رغم أن هناك حاجة للتمويل الأصغر إلا أن هناك العديد من العقبات التي تواجهه نذكر منها ما يلي[3]:

1) العملاء الفقراء قد يكونون غير قادرين على سداد القرض؛
2) يميل بعض الفقراء إلى فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار؛
3) افتقار مؤسسات التمويل للخبرة في التعامل مع العملاء الفقراء؛
4) عدم القدرة على تحديد شكل الخدمات الملائمة للعملاء الفقراء؛

---

[1]: إقبال عثمان مفرح، التمويل الأصغر الإسلامي: تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السودان وبعض الدول الإسلامية، منشورات الإيفاد، 14 مارس 2013، ص 10.

[2]: عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي المعنون تحت: برنامج دعم المجتمع المدني المصري، مصر، 25-26 أفريل 2013، ص ص 5-6.

[3]: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2008، ص 14.

5) فكرة المشروع الصغير معقدة فنيا وتسويقيا يصعب على الشخص تنفيذها؛

6) الائتمان له تكلفة لا يقدر الشخص الفقير على سدادها؛

7) عدم قدرة المؤسسات المالية على تحديد نوع الخدمة المالية المناسبة للمشروع الصغير.

المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر.

سنتناول في المبحث النقاط المتمثلة في:

- ماهية التمويل الأصغر في الجزائر.
- البرامج المقدمة للتمويل الأصغر في الجزائر.
- المساهمات المقدمة لإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية التمويل الأصغر في الجزائر

عرف طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني رقم 11ـــ133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بجهاز القرض المصغر في المادة الثانية والثالثة:

"القرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو دوي الدخل الضعيف، يوجه إلى إحداث الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير والمواد اللازمة في الشروع في النشاط، ويغطي أيضا النفقات الضرورية.[1]

ثانيا أهمية التمويل الأصغر في الجزائر

يمكن تلخيص أهمية التمويل الأصغر فيما يلي[2]:

1) تخفيف ظاهرة الفقر والبطالة؛

2) رفع مستوى المعيشة؛

3) زيادة وترشيد المدخرات المحلية؛

4) استخدام التكنولوجيا المحلية؛

5) توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المادة الثانية والثالثة من المرسوم الرئاسي 11-133، الصادرة في 27 مارس 2011، ص 7.

[2]: الدكتور موسى بن منصور والاستاذ توفيق براهم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج الجزائر، 2011، ص 4.

6) توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛

7) استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة.

ثالثا. أهداف التمويل الأصغر:

يهدف جهاز القرض المصغر إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها[1]:

1. الهدف السياسي: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.
2. الهدف الاقتصادي: يتم دلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد؛
3. الهدف الاجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لدوي الدخل المحدود.

المطلب الثاني. التحديات التي يواجهها التمويل الأصغر:

مع بداية إعداد برامج التمويل الأصغر في الجزائر كان التحدي الرئيسي لها هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشرعات المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام برامج التمويل الأصغر، والتي يمكن ذكرها في العناصر التالية[2]:

1) تحقيق الربحية والاستدامة؛

2) تحصيل معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛

3) وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل الأصغر؛

4) ضمان الرقابة الإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛

5) حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر.

---

[1]: مفيد عبداللاوي، ناجي صالحي، استراتيجية التمويل متناهي الصغر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013، ص 2.

[2]: عبد الحكيم عمران، محمد العربي الغزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على البطالة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم تحت استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

المطلب الثالث. البرامج المقدمة لخدمات التمويل الأصغر للاستثمار في المؤسسات المصغرة بالجزائر.

تعتبر المؤسسات المصغرة العمود الفقري لتطوير اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على المديين المتوسط والبعيد، فهي بحق المحور والمحرك الأساسي للتنمية نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في خلق قيمة مضافة، والسبيل الوحيد القادر على توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، وعليه كان لزاما على الدولة خلق هياكل دعم لهذه المؤسسات لضمان تطورها واستمراريتها.[1]

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم هذه الهيئات: [2]

أولا: الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات المصغرة

تعريفها: هي هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل تحت إشراف الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 ــ 165 المؤرخ في 2005/05/03.

أهدافها:

تهدف الوكالة إلى وضع استراتيجية لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وذلك عن طريق برنامج وطني لتأهيل المؤسسات المصغرة والذي يدور حول المحاور الأساسية التالية:

- مساعدة المؤسسات المصغرة في التأهيل والتماشي مع متطلبات السوق؛
- تدعيم هيئات المساعدة الخاصة بالوكالة الوطنية لترقية المؤسسات المصغرة؛
- المشاركة والتدخل المتزايد في تطوير محيط المؤسسات المصغرة.

مهامها:

من مهامها وضع البرنامج الوطني للمؤسسات المصغرة وتأكيد ضمان متابعتها؛

– ترقية الخبرات والاستثمارات لصالح المؤسسات المصغرة؛

– تحقيق دراسات نمو فروع ونقاط مشتركة دورية للمؤسسات المصغرة؛

---

[1]: محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص126.

[2]: قواسمية لزهر، مداخلة حول قطاع هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، 2018م، ص ص 04-05

– جمع واستغلال وتوزيع المعلومات الخاصة بنشاطات قطاع المؤسسات المصغرة.[1]

ثانيا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات المصغرة

تعريفه: هو مؤسسة عمومية تعمل تحت وصاية الوزير ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، انطلق في النشاط بصورة رسمية بتاريخ 14 مارس 2004

أهدافه: يهدف إلى ضمان القروض الأساسية للاستثمارات الواجب إنجازها؛

– تسهيل الحصول على قروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية التي تشترطها البنوك.[2]

المهام: من مهامه منح ضمانات لفائدة المؤسسات المصغرة لإنجاز الاستثمارات في المجلات التالية[3]:

- إنشاء المؤسسات وتجديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسة وتحصيل المساهمات؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفها؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

ثالثا: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:

تعريفها: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وأنشأت بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01 ـــ 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بأمر رقم 06 ـــ08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار.[4]

أهدافه: ويتضمن الأهداف التالية.

- تسهيل الاستثمار وذلك من خلال:
  - خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية الموضوعة تحت تصرف المستثمر لإنجاز مشروعه؛
  - القيام بالإجراءات الإدارية في نفس المكان.
- تشجيع الاستثمار: وذلك من خلال

---

[1]: المرجع نفسه، ص 5.

[2]: مرجع نفسه، ص 11.

[3]: مرجع نفسه، 11ص.

[4]: المرجع نفسه، ص15.

- منح مزايا ضـريبية وجمركية مع إمكانية التكفل الجزئي أو الكلي بمصـاريف الأشـغال للمنشـآت الأساسية؛
- حماية الاستثمار:
  - عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها
  - تحويل رؤوس الأموال والمداخيل
  - المساواة في التعامل مع المستثمرين

مهامه:

- إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم
- تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وانجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية
- منح المزايا الخاصة بالاستثمار
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.[1]

رابعا: صندوق الزكاة:

تعريفه: هو مؤسسـة دينية اجتماعية تعمل تحت إشـراف وزارة الشـؤون الدينية والأوقاف التي تضـمن له التغطية القانونية، بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.[2]

أهدافه: يهدف صـندوق الزكاة إلى منح العائلات الفقيرة والاستثمار لصـالح الفقراء في شكل قرض حسن مبني على أســاس تمويل مشــاريع مصــغرة لمختلف الفئات تتراوح قيمتها ما بين 150.000 دج إلى 250.000 دج، وهناك مساعي لرفعها إلى 500.000 دج

خامسا: الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT

تعريفه: هو مؤسسة تدعم اقتناء المعدات والتجهيزات والآلات التي تستعمل في نشاطات الصناعة التقليدية دون المادة الأولية من خلال نوعين من الدعم

الدعم المباشر: اقتناء تجهيزات للحرفيين [يصل إلى 500.000 دج]

الدعم الخاص: خاص بالحرفيين القاطنين بالريف [يصل إلى 100.000 دج].

أهدافه: تجديد التجهيزات لرفع قدرات الإنتاج وتحسين النوعية

توسيع النشاط لامتصاص البطالة

المحافظة على الحرف المهددة بالزوال[3].

---

[1]: المرجع نفسه، ص28.

[2]: المرجع نفسه، ص27.

[3] المرجع نفسه، ص25.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المؤسسات المصغرة، ولقد استخلصنا أنها ماهي إلا أحد أصناف المؤسسات الاقتصادية، كما تطرقنا على مشكل وضع تعريف محدد وموحد للمؤسسات المصغرة، وأنها هناك مجموعة من العوامل لعدم إيجاد تعريف موحد حيث يختلف تعريف المؤسسات المصغرة من دولة لأخرى، وقمنا من خلال دراستنا بتقديم مجموعة من التعاريف لبعض الدول والمنظمات بالإضافة للتعريف المعتمد في الجزائر، حيث استنتجنا أن الجزائر لم تقف على تعريف محدد للمؤسسات المصغرة على غرار باقي دول العالم.

إضافة إلى ذلك فقد تعرضنا إلى مختلف الخصائص والمزايا والدوافع من إنشاء هذه المؤسسات التي لها دور مهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، واستنتجنا أنه رغم الأهمية التي تأخذها المؤسسات المصغرة إلا أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل والمعوقات التي تعيق نموها وتطورها هذا من جهة، ومن جهة أخرى واجهنا صعوبة في إيجاد تعريف موحد للتمويل الأصغر ويرجع ذلك على اختلاف النمو الاقتصادي لكل بلد.

وباعتبار أن عملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، تطرقنا إلى واقع التمويل الأصغر في الجزائر والتحديات التي تواجهه في إنشاء المؤسسات المصغرة وتحسين الظروف المعيشية لفئة معينة من المجتمع عن طريق الهيئات التمويلية التي وضعتها الحكومة الجزائرية

ولقد تم التوصل إلى نتائج أهمها أن التمويل الأصغر من أهم الصيغ الحديثة لإنشاء المؤسسات المصغرة ودعمها، حيث سيطرت هذه الأخيرة على جل المؤسسات بنسبة 95% سنة 2016م ومازالت في تطور ملحوظ.

وهذا دليل على أن أصحاب المشاريع يتوجهون إلى إنشاء المؤسسات المصغرة موزعة على مختلف الأنشطة، دلالة على مدى المساهمة الفعالة للمؤسسات المصغرة في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية وتحقيق مناصب شغل للشباب.

الفصل الثاني

الإطار العملي للمؤسسات الناشئة وتجارب التمويل الأصغر

تمهيد

لقد تعرضنا في الفصل السابق إلى مختلف الأبعاد النظرية لدراستنا التي تدور حول دور التمويل الأصغر للمؤسسات المصغرة، فالمؤسسات المصغرة هي العصب النابض لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية منها وعلى غرار باقي الدول عمدت الجزائر على تشجيع ودعم هذا النوع من المؤسسات من كافة الجوانب وخاصة الجانب التمويلي.

وانطلاقا من ذلك قامت الجزائر باستحداث طرق تمويل جديدة تتناسب وطبيعة المؤسسات الصغيرة ومن أهمها تقنية التمويل الأصغر وذلك بمنح التمويل من خلال عدة مؤسسات، وحتى الدول الأجنبية والدول العربية قامت باستحداث واستعمال تجارب للتمويل الأصغر في معظم مصارفها ومؤسساتها.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الدراسة كما يلي:

المبحث الأول: المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثاني: التجارب العالمية للتمويل الأصغر

المبحث الثالث: التجارب العربية للتمويل الأصغر.

المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني. إذ تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي على تقليص من حدة البطالة.

وسنتعرض في هذا الجزء إلى العناصر التالي:

- التعريف بالمؤسسات الناشئة في الجزائر
- اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين معوقات مؤسسات التمويل ومتطلبات الاحتياجات التمويلية
- مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة

هناك من يعتبر أن المؤسسات الناشئة تشمل كل المؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال، صغيرة رأس المال، والتي لم تكن موجودة من قبل مهما كانت طبيعة نشاطها، فيما عدا اشتراط انطوائها على معدلات نمو معتبرة. [1]

وهناك من يعتبرها بأنها مؤسسات حديثة النشأة والتي تستعمل التكنولوجيا المتطورة فقط وهو منظور الدل المتقدمة، التي قطعت أشواطا كبيرة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تعرف المؤسسات الناشئة بأنها المؤسسات حديثة التأسيس بمعنى مؤسسات شابة ويافعة في عالم الأعمال، وهو ما يؤكده اللفظ باللغة الأجنبية Start-up، أي أن كل مؤسسة حديثة النشاط في عالم الأعمال تعتبر مؤسسة ناشئة كأصل عام.[2]

[1]: قانون رقم 20 لسنة 2018، مؤرخ في 2018/04/17م، يتعلق بالمؤسسات الناشئة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد32، صادر في 2018/04/20.

[2]: عبد الحميد لمين، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 5، العدد02، 2020م، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، ص08.

لقد عرفها المشرع الجزائري بأنها: تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20 تعريف خاص بالمؤسسات الناشئة، من خلال شروطها التالية:[1]

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وهو معيار اقليمي فصلت فيه أحكام القانون التجاري وألزمت على كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.
- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات.
- ان يكون نشاط واعمال المؤسسة منصب على إنتاج السلع وتقديم الخدمات، مهما كانت طبيعتها أو نوعها.
- عدم تجاوز رقم أعمال المؤسسة للحد الذي تفرضه اللجنة المختصة.
- أن تكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة مملوك من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى تحوز على علامة مؤسسة ناشئة.
- أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل وهو الحد الذي تم اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

ومنه نضبط التعريف الشامل للمؤسسات الناشئة: المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة في عالم الاعمال، تكاليفها منخفضة عند الانطلاق، مقابل أرباحها السريعة، في ظل قابليتها السريعة للنمو، والقدرة على التوسع باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.[2]

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة

سنحاول حصر هذه الخصائص في النقاط التالية:[3]

---

[1]: المادة 11, مرسوم تنفيذي رقم 254/20، مؤرخ في 2020/09/15، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" مشروع مبتكر و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 55، صادر في 2020/09/21، ص 09.

[2]: عبد الحميد لمين، سامية حساين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3]: سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الأوروبية للمساهمة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص11.

- توازن هيكل النشاط الانتاجي: نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من الصناعات الصغيرة والمتوسطة يستند عليها، بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.
- دعم الشركات الكبيرة: وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطية لنشاط الشركات الكبرى.
- توفير فرص عمل حقيقة وتقليص حجم البطالة: تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها الغالية على توفير مناصب شغل مما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة.
- استثمار المدخرات المحلية الصغيرة: من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال، وإعادة توزيع الدخل.
- المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية.
- القدرة على ابتكار وتطوير منتجات جديدة ونظرا لتكلفة ذلك ب 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة
- سرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة.
- ربحية عالية نظرا لصغر رأسمالها (الرفع المالي).

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.

أمام تعدد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة، وأمام تباين هذه المصادر ما بين قديم ألفته الأنشطة التجارية والاقتصادية منذ زمن بعيد، وبين ما هو حديث افرزته حاجات العصر مقتضياته، يمكن تناول مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من زوايا مختلفة، وذلك من خلال ما يلي:

أولا: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادية

يمكن أن نميزها في النقاط التالية:[1]

- تمويل المؤسسات من وجهة نظر تمويل التنمية الاقتصادية: ويمكن أن نميز بين نوعين من الجهات أو المصادر منها ما هو محلي ومنها ما هو خارجي

- مصادر التمويل المحلية: حيث يتم تمويل قطاع المؤسسات الناشئة من المدخرات الوطنية الاختيارية سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات، وأمام عدم كفاية الادخار العام فإن هناك وسائل محلية أخرى منها الجباية والقروض والإصدار النقدي الجديد.

[1]: كامل بكري، التنمية الاقتصادية، ب ط، الدار الجامعية، بيروت، 1988م، ص ص 18-19.

- مصادر التمويل الخارجية: حيث تعتمد بعض الدول في تمويل قطاع المؤسسات الناشئة على الموارد الأجنبية لسد حاجاتها التمويلية، وهذه الأموال الإضافية الخارجية إما تأخذ شكل استثمار أجنبي من أشخاص أو هيئات، أو في صورة إعانات مالية وهبات وتسهيلات، أو على شكل قروض طويلة الأجل من الحكومات أو هيئات دولية.

- تمويل المؤسسات الناشئة من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية: نقصد بها تشكيلة خصوم المؤسسة سواء ارتبطت بالدين أو الملكية أي جميع موارد الميزانية التي تستخدمها المؤسسة بهدف تمويل دورة الاستثمار أو الاستغلال.

أحيانا يأخذ تمويل المؤسسات الناشئة شكل دعم مقدم من الحكومة في صور مختلفة أهمها:[1]

- تقديم حوافز ومزايا مثل الإعانات النقدية على شكل مبالغ لتغطية جزء من تكاليف الاستثمار وتقدمها الحكومة أو الهيئة الوصية القائمة على قطاع المؤسسات، أو على شكل إعانات عينية كتقديم اراضي دون مقابل أو بأسعار تشجيعية.
- تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات، وقرض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فائد أو بفوائد مدعمة من قبل هيئات مكلفة بذلك.
- منح اعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية.
- تقديم المساعدة الفني والاستشارة من قبل مختصين في مجال دعم وإسناد المؤسسات تؤهلهم الهيئة الوصية لذلك.

ثانيا: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة.

يقصد هنا بالطرق المستحدثة بالنسبة للدول النامية، لأن هذه الطرق أو الاساليب اعتمدت منذ فترة طويلة في العديد من الدول المتقدمة، وبقيت محدودة أو منعدمة الاستعمال في كثير من الدول النامية، ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

[1]: مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد11، المجلد 11، العدد01، 2020م، جامعة عمار ثليجي، الأغواط الجزائر، ص 138.

[2]: ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الاردن، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997م، ص ص 41-42.

- تقييم الائتمان: يستخدم تقييم الائتمان كأسلوب موضوعي لتقدير مخاطر الائتمان وتستخدم في هذا الاسلوب صيغة رياضية لتحديد احتمالات قيام المقترض بسداد الائتمان، أي التنبؤ بقدرة المقترض على تسديد القرض الممنوح له، حيث تبنى هذه النماذج بالاعتماد على عينة عشوائية من الزبائن، ويحدد تقرير
- الائتمان التقييم أو الوضع الائتماني للمقترض بناء على معلومات على تاريخه الائتماني، وبناء على التقرير يتم اتخاذ قرار التمويل.
- مكتب الائتمان: مع اتساع وانتشار الائتمان وارتفاع مخاطره، احتاجت البنوك في مجال منح القروض لزبائنها على مصادر متخصصة موثوق فيها لتقييم الجدارة الائتمانية لطالبي القروض، حيث لجأت إلى مصدر آخر للحصول على المعلومات، حيث تقوم مكاتب الائتمان بهذه الخدمة التي بها في دعم تمويل المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال: الاقتصاد في التكاليف، والمدة اللازمة لدراسة ومعالجة طلبات التمويل، وتخفيض خسائر القروض وحالات الإفلاس. ...إلخ.
- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث: يعتبر ضعف أو انعدام الضمانات من بين أهم المشاكل التي تواجهه المؤسسات الناشئة عندما تتقدم بطلبات القروض من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، ولتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك إلى التعاون مع أطراف أخرى لتقاسم المخاطر تتمثل في مؤسسات ضمان القروض.
- التمويل عن طريق استغلال حقوق الملكية الفردية: مع دخول اتفاقية حقوق الملكية الفردية المتعلقة بالتجارة TRIPS حيز التنفيذ في معظم بلدان العالم، ومع تزايد حدة المنافسة نتيجة العولمة، فإن هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها على الابتكار من جهة، وعلى وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالها من طرف آخر دون ترخيص، ومن الأمثلة على ذلك:[1] مؤسسة PILVA الكرواتية المتخصصة في الصناعة الصيدلانية حيث أن استغلال حقوق الملكية الفكرية سمح لها بتمويل عملية توسيع أنشطتها داخل كرواتيا، وبعض بلدان أوروبا الشرقية.
- التمويل عن طريق راس مال المخاطر: تهدف على توفير التمويل للمؤسسات فقط، وإنما تعد نوعا من مشاركة بها مخاطرة عالية، ويهدف هذا الأسلوب إلى: توفير النمو للمشروعات الجديدة أو عالية

[1]: عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص04.

المخاطر التي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، ومواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري، والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال.

- التمويل بقرض الإيجار: يعتبر خيارا إضافيا متاحا للمستثمرين لتمويل وتنفيذ مخططاتهم الاستثمارية، وهذا في ظل نقص في الأموال الخاصة من جهة، وضعف معدل التمويل الذاتي من جهة أخرى، فالقرض الإيجاري يشكل تمويلا قد يصل إلى 100% للاستثمار دون الحاجة على التمويل الذاتي، ويقدم ضمانات مبسطة لأن حق الملكية يعتبر الضمان الحقيقي والأساس للمؤجر، وبالتالي يصبح غير ضروري فرض رهن عقاري مباشر للمستأجر.

المطلب الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: مقارنة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة

ارتكبت الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة، واعتبارها على أنها مؤسسات ناشئة حيث اعتقد البعض أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بداية إنشائها، لكن هناك عدة فروقات بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، نوجزها حسب ما يلي:[1]

- **الهدف من التأسيس:**

- المؤسسة الناشئة: عند التفكير في إنشاء شركة أو مؤسسة ناشئة في أي من المجالات، يكون لدى صاحب الفكرة التصور الذي يجعله يعتقد أن مؤسسته بدأت لتكون مشروع قابل للتطوير ومؤسسة كبيرة، ويقوم من خلالها منتج أو خدمة، تحدث تأثيرا على السوق بشكل عام.
- أما المؤسسات الصغيرة: لا تقدم المشروعات الصغيرة على اختلاف مجالات عملها أفكارا أو حلولا مبتكرة لاحتياجات الناس، ولكن يتم تنفيذها في إطار السوق المحلية وتعتمد على صاحب المشروع الذي لا يستهدف أن يتحول مشروعه إلى فكرة ضخمة، ولكن يسعى على التوسع والوصول إلى معدلات ربح عالية.

- **خطوات التأسيس:**

- المؤسسة الناشئة: تعتمد أغلب المؤسسات الناشئة على الابتكار عند العمل على تقديم منتج أو خدمة، وهو الأمر الذي لا يمكن تحديده، مما يعني أن فرص حصول المؤسسة على الدعم والتمويل

[1]: هدير حسن، اعرفوا الفرق بين المؤسسات الناشئة والمشروعات الصغيرة، مقال منشور عبر موقع احكي، بتاريخ 2019/09/21، تاريخ الاطلاع 2021/04/03، متاح عبر الرابط https://www.e7kky.com.

منخفضة قليلا، سواء من المستثمرين أو من خلال الاعتماد على القروض البنكية، فلا وجود لنموذج أعمال محدد يمكن له أن يتبعه.

- أما المؤسسات الصغيرة: تعتمد المشروعات الصغيرة على خطة عمل واضحة ففي الغالب يمكن لصاحب المشروع أن يستلهم من تجارب ومشروعات المحيطين به، ويبدأ في التجهيزات والخطوات بشكل أسرع، كما أن معرفته بالتراخيص التي يستلزمها مشروعه يخلق له فرص أكبر في الحصول على التمويل والإلمام باحتياجات المشروع وخطوات تأسيسه.

- **البيئة الصناعية أو السوق المحلية:**

- المؤسسة الناشئة: بسبب عدم وجود خطة عمل واضحة لهذه المؤسسات، التي تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجريب، إلى جانب قدرتها المحدودة في توفير فرص العمل، كون الوظائف أو الفرص التي قد تتيحها أو تحتاج إليها ليست معروفة من البداية، تجعل وجود فرص تدعمها وتساهم في انجاحها أقل نسبية.
- أما المؤسسات الصغيرة: التأثير الذي تحدثه المؤسسات الصغيرة على الاقتصاد الوطني واضح ومحدد، فهي تتمكن من توفير فرص عمل بصورة أكبر، واحتياجاتها التمويلية ليسن ضخمة التي تمكنها من الربح، لذلك قد تجد المشروعات الصغيرة دعما أكبر من المجتمع المحلي، وتوفر لها الدولة قروض تمويلية وتسهيلات.

- **التمويل:**

- المؤسسة الناشئة: طرق تمويل المؤسسات الناشئة قد تكون مختلفة، فرائد الأعمال يملك فكرة مبتكرة وقادرة على التغيير، فيبدأ بالبحث لها عن مستثمر يؤمن بها وبأهميتها، أو يمكن أن يشارك بها في مسابقا ريادة الأعمال المتاحة، وغيرها من الطرق والوسائل التي يستحدثها ليمول بها مؤسسته.
- أما المؤسسات الصغيرة: مسألة تمويل أي مشروع صغير أو متوسط تعتمد على صاحب المشروع نفسه، فهو يقوم بتمويله من ماله الشخصي أو من خلال الاقتراض من البنوك، والمنح التمويلية المتاحة (أجهزة الدعم والمرافقة).

- **مدة المشروع أو الفكرة:**

- المؤسسة الناشئة: يصفها الكثيرون بأنها مؤقتة، بمعنى أنها إما تتحول إلى مؤسسة أو شركة كبيرة في خلال سنوات أو تبقى في شكل مشروع صغير، لأنها تعمل على منتج أو خدمة يمكن تكرارهما وقابلان للتطوير.
- أما المؤسسات الصغيرة: استمرارها يعتمد على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الاستقرار والربح، فهي طالما تعمل وتنتج ويمكن توسيع نطاقها قليلا، تظل ناجحة ومستمرة إلى فترة غير معلومة.

ثانيا: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

إن الاهتمام الملحوظ من الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة، من خلال الندوة الدولية للمؤسسات الناشئة المنعقدة بتاريخ 16 نوفمبر 2019 بالمركز الدولي للمؤتمرات، والمنظمة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، من خلال استحداث وزارة منتدبة خاصة بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال والاقتصاد الرقمي في جانفي 2020، يبرز الأهمية التي ستوليها الدولة لهذا القطاع الاستراتيجي.[1]

- **إحصائيات حول المؤسسات الناشئة حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

تعطي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب اهتماما كبيرا بمجال المؤسسات الناشئة، فبعد مراسلة المديرية العامة للوكالة إلى جميع فروعها الولائية بضرورة تمويل هذا النوع من المؤسسات، والتركيز على توفير كل الإجراءات المناسبة من مرافقة وتمويل ودعم وتحفيز، تم بكل فرع تعيين موظف خاص بالمؤسسات الناشئة على مستوى كل ملحقة أو ما يسمى بالرواق الأخضر، يقوم بتشجيع ومتابعة ومرافقة هذه المؤسسات وضمان سيرورتها.

يتضح ذلك من خلال تشجيع الشباب للمشاريع في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمشاريع الناشئة(Start-up) واستفادتها من مرافقة خاصة، حيث يعكس الجدول التالي تطور نسبة هذه المشاريع من مجموع المشاريع الممولة في السنوات الأخيرة.

[1]: الندوة الدولية للمؤسسات الناشئة، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: http://www.intarieur.gov.dz/indax.php/ar.

جدول رقم(2-1): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاع TIC.

السنوات	عدد المشاريع الممولة في قطاع TIC	نسبتها من مجموع المشاريع
من الإنشاء حتى 2010	6858	%5
2011	451	%1
2012	616	%1
2013	591	%1
2014	750	%2
2015	655	%3
2016	628	%6
المجموع	10549	%3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر الموقع الرسمي.http/www.anseg.org.dz/index.php/er/nos-statistiques

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الناشئة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاع TIC قد بلغ 10549 مؤسسة إلى غاية 2016 بنسبة 3% من النسبة الكلية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-1).

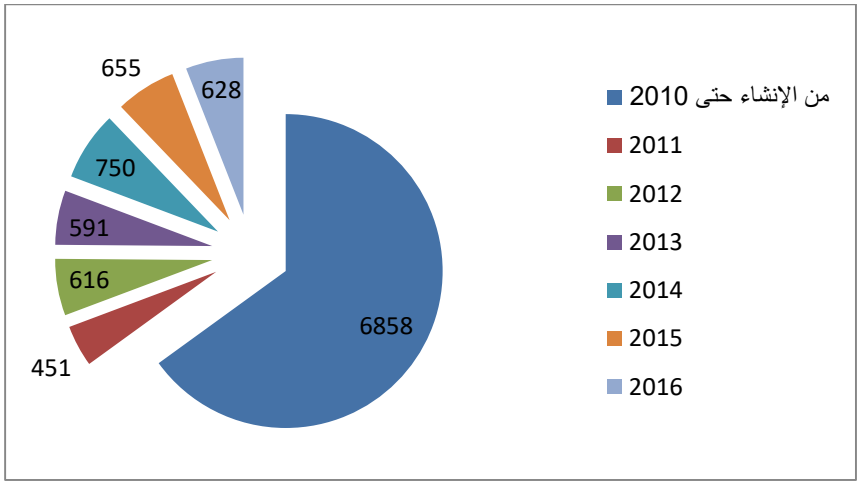

الشكل رقم (2-1): نسبة المؤسسات الناشئة في إطار تكنولوجيا الإعلام والاتصال من النسبة الكلية للمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الثاني: التجارب العالمية للتمويل الأصغر

سنتناول في المبحث النقاط المتمثلة في:

- تجربة بنغلادش (بنك جرامين) في التمويل الأصغر
- تجربة ماليزيا في التمويل الأصغر
- تجربة الصين في التمويل الأصغر.

المطلب الأول: تجربة بنغلادش (بنك جرامين)

ترجع هذه التجربة إلى نشأة بنك جرامين وهي التجربة الرائدة في مجال التمويل الأصغر في العالم، الذي أسسها البروفسور محمد يونس من خلال نشأته في عام 1976، وقد جاء ذلك نتاج البحث الميداني الذي قام به البروفسور محمد يونس في قرية "يوها" وذلك في أعقاب المجاعة التي ضربت بنغلادش في عام 1975/1974، والتي امتدت على تأسيس هذا البنك عام 1983 حيث بدأ بداية مؤسسة امتدت على القرى والأرياف على هيئة مكاتب مبسطة في شكلها وطريقة عملها، غطى هذا البنك ثلثي بنغلادش حيث وصل عدد فروعه إلى921 فرع و96% من أعضاءه نساء.

نشاط البنك يعتمد على صغار المنتجين بمنحهم تمويلات صغرى، وتشكل النساء أكبر نسبة من نشاط البنك وهذه تمثل جزء من سياسة البنك لان النساء يفتقرن إلى الخدمات المالية.[1]

إدارة بنك جرامين:[2]

اعتمد البنك على اشتراك المجتمع (القاعدة) إداريا بإنشاء المراكز ومجموعة المراكز ومجموعات الائتمان، مساهمة المستفيدين في البنك بلغت 94% وفي الحكومة 6%، وفروع البنك بلغت 921 فرع حيث غطت 9% من قرى بنغلادش، بلغت نسبة الاستيراد من 89-99%، وسعر الفائدة تراوح من 16%، 19%، 20% على التوالي، البنك يمول أكثر من 500نشاط ويتم الاستيراد على أساس الأقساط الأسبوعية، متوسط القروض في العادة 70 دولار، أما قروض المباني في المتوسط 217 دولار.

[1]: د صالح جبريل حامد أحمد، التمويل الأصغر في السودان، المفهوم، النماذج، التطبيقات، ط1، شركة مطابع السودان، السودان، ص99.

[2]: عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة والتخطيط المكاني، ط2، دار صفاء للنشر، عمان، 1999م، ص72.

أهداف بنك جرامين:

يعتمد البنك على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ويقوم على عدة أهداف من أهمها:

- التركيز على المرأة
- الاعتماد على فريق عمل يقوم بمجهود مكثف للإشراف على تشجيع المقترضين.
- تقوم مصلحة الإقراض على تمويل المجموعات التي تتكون من 21 من أعضاء يضمن كل عمل الآخر.
- توفير بعض المدخرات الإجبارية (حساب الادخار الشخصي–حساب الادخار الخاص–حساب وديعة المعاش).

أهم المؤسسات الداعمة لبنك جرامين:

يتلقى جرامين موارده في شـــكل هبات أو موارد أخرى على هيئة قروض بســـعر فائدة أقل، ومن المؤسسات التي قدمت هذه الهبات والمنح هي:

- المعونة النرويجية
- المعونة السويدية
- المعونة الألمانية
- المعونة الكندية
- المعونة اليابانية
- المعونة الهولندية

فقد وصلت إجمالي المبالغ المقدمة في شكل إعانات من هذه المؤسسة بلغت 233,8 مليون دولار أمريكي، وهذه المؤسسات قدمت قروض بفائدة 1%، الموقف المالي لجرامين 464,385,074 مليون دولار أمريكي

تطور بنك جرامين:[1]

بنك جرامين بدأ مصـرفا يعنى بالتمويل الأصـغر وموارده عبارة عن منح من منظمات أو قروض أو تسـهيلات، لكن هذا الدعم تقلص حتى أصـبح يمثل 3,7%فقط من موارد البنك، في حين أنه كان يمثل أكثر من 96% من موارد ساعدت البنك على التوسع و الانتشار و تأسيس بنية تحتية، وحتى يخرج بنك جرامين

[1]: د صالح جبريل حامد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

من هذا المأزق وهو تراجع دور المانحين بدأ البنك بإدخال التمويل التجاري حتى 20 ألف دولار أمريكي في المعاملات التجارية ذات الحجم الكبير، بل وذهب البنك إلى أبعد من ذلك حيث قام بتأسيس شركات استثمارية ويستقطب لها الأموال من المانحين حتى تعود استثمارات هذه الشركات بفوائد للبنك، ومن بين هذه المؤسسات:

- مؤسسة جرامين كريسي حجم تمويلها330000 دولار
- صندوق جرامين حجم تمويله6,38 مليون دولار
- مؤسسة جرامين لصيد الأسماك 260000 دولار.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية

تتميز ماليزيا بأن لها نظاما ماليا متطورا في ظل مؤسسات متنوعة يلعب كلا من القطاع العام والخاص دورا مؤثرا في الاقتصاد، كما تتضمن بنوكا إسلامية وأيضا هناك مؤسسات لتمويل التنمية كبنك التنمية والبنك الزراعي، واتحادات ضمان الائتمان the cradit Guarante Cooperation (CGC) حتى تعطي ضمانات في حالة قيام المؤسسات المالية بإقراض المشروعات الصغيرة، وتعتبر مؤسسة أمانة اختيار أحد المؤسسات التي حققت خطوات كبيرة في تقديم التمويل الأصغر.[1]

مؤسسة أمانة اختيار ماليزيا Amanah Ikhtiar Malaysian (AIM):[2] نشأت عام 1987، وقامت بمنح قروض وهي 103 ألف قرض وزعت حوالي 86 مليون دولار أكثر من 80% من التمويل لأغراض اقتصادية واجتماعية، معظم النشاط الرئيسي للمؤسسات كان يوجه للحد من الفقر.

لقد اتبعت المؤسسة نموذج بنك جرامين مع التعديلات لتتناسب مع حالة ماليزيا، ولقد كان هدفها الوصول إلى أفقر الفقراء ولقد استخدمت المسح الدوري للدخل الأسري كدليل، وطورت وسائلها للتعرف على أكثر الفئات فقرا.

في عام 1994 كان هناك 6100 مجموعة عميل، وصل عدد المقترضين إلى 30 ألف مقترض، ونظرا لحساسية العملاء المسلمين قد فرضت مؤسسة ATM رسم خدمة على القروض بدلا من سعر الفائدة وذلك في شكل نسبة، وقد كانت هذه النسبة اقل من سعر الفائدة في البنوك التجارية، تم تغطية 60% من

[1]: عفيفي هاشم، المجتمعات الجديدة طريق التنمية الاقتصادية، الدار المصرية، القاهرة، ص ص 272-273.

[2]: سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014-2015م، ص100.

تكلفة عمليات ATM من هبات ومنح الحكومة الماليزية بين 1989-1995، ودعمت الدول منح أخرى إضافية وصلت إلى حوالي 40% من مصادر التمويل للمؤسسة، الأمر الذي نتج عنه أن المؤسسة كان لديها حافزا محدودا لبذل جهد أكبر لتحقيق الكفاءة الذاتية خلال سنواتها الأولى، ومنذ عام 1997 تم تقديم برنامجين للإقراض:

- SPIN كان يوجه للرجال الذين يعملون في الصيد؛
- SP-IT كان يوجه للمرأة المعيلة.

وقد واجهت مؤسسة ATM مشاكل كثيرة عام 1997، وقررت رفع الفائدة على القروض 19%، وأخذ الفائدة كنسبة من أصل القروض الأمر الذي ترتب عليه فقدان الكثير من العملاء الفقراء ليس فقط بسبب تعجيل القرض، ولكن لأن كثيرا من العملاء لم يتقبلوا الفائدة، وفي عام 1998 تزايد حجم القروض وكان ذلك مصحوبا بتزايد المخاطرة، ونتيجة لتجاهل مبادئ الموضوعية في تجربة بنك جرامين فقد تسربت القروض لطبقات غير الطبقات الفقيرة.[1]

المطلب الثالث: التجربة الصينية

تختلف تجربة الصين في استخدام التمويل للحد من الفقر عن تجارب جنوب شرق آسيا ولا يرجع الاختلاف فقط في اختلاف الشكل والحجم، ولكن إلى اختلاف السياسات المتبعة لرسم وتنفيذ، في الإيديولوجية الاجتماعية في الصين والاتجاه نحو استمرار الإصلاح الاقتصادي وإصلاح القطاعات المالية، وانتقال السلطة من المركزية على المحلية وإلى الحكومات المحلية كل ذلك يميز خصائص البيئة السياسية لتحقيق الاستدامة وفي 1981، 1982 على التوالي داخل الصندوق الدولي للتنمية الزراعي International found for Agricltural Developiment (IFAD)، وصندوق التنمية في الأمم المتحدة للمرأة United national بتدعيم التمويل الأصغر في الصين ونظرا للنجاح الذي حققته الصين في التخفيف من حدة الفقر فكان لابد من إلقاء الضوء على السياسات التي اتبعها حتى يمكن رسم صورة واضحة عن تجربة التمويل الأصغر في الصين من خلال مجموعة من السياسات والبرامج أهمها:[2]

- **سياسات الحد من الفقر:** قبل علم 1986 كانت السياسات المتبعة في الصين للحد من الفقر تعتمد على الإعانة الإغاثة، ولم تقدم الفرصة لفقراء لكي يساهموا بأنفسهم من الفقر بطريقة مستدامة، ومنذ

[1]: سلومه موسى يحيى بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2]: زهير عبد المجيد معربة، دراسات علمية عن مؤسسات التمويل الأصغر والمتناهي في الصغر، كلية التجارة، جامعة الأزهر، فرع البنات، 2004م، ص401.

منتصف الثمانينات اتجهت سياسات الحد من الفقر للتنمية الإقليمية إلا أنها ركزت على المناطق الفقيرة لا على الفقراء والأفراد. بعبارة أخرى فإن التوجيه المباشر للاستفادة من هذا الأموال ليس الفقراء أنفسهم

بل الانتفاع من الحكومة، وفي عام 1994بدأت الصين بتحويل الانتباه نحو وضع الأسر الريفية في خطة الحد من الفقر.

- **برامج الأمم المتحدة للتمويل الأصغر في الصين:** قدمت الأمم المتحدة عددا من البرامج للتمويل الأصغر تمثلت في التمويل الدولي للتنمية الزراعية وبرامج الأمم المتحدة لتمويل تنمية المرأة، برامج الأمم المتحدة لتمويل السكان (UNFPA).

المبحث الثالث: التجارب العربية للتمويل الأصغر

سنتناول في هذا المبحث النقاط المتمثلة في:

- تجربة الأردن في التمويل الأصغر؛
- تجربة العراق في التمويل الأصغر؛
- تجربة السودان في التمويل الأصغر.

المطلب الأول: تجربة الأردن في التمويل الأصغر

أولا: المشهد الأردني من منظور الحاجة إلى المؤسسات الصغيرة

تقدم دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني التي صدرت في أوت 2011 عددا من المعطيات الهامة، التي يمكن انجازها بأن الحكومة الأردنية أولت جهودا لتأسيس هيئات متنوعة تعنى بتمويل المشروعات الصغيرة ودعمها، إذ تعمل في الأردن ما يزيد عن 25 مؤسسة، ودائرة، وشركة وهيئة تطوعية على تقديم برامج الدعم الفني والتمويل لهذه المشروعات، فقد أنشأت 6 شركات تمويل اصغر متخصصة بعد تبني الحكومة لبرنامج تحسين الإنتاجية الاجتماعية عام 1998، هذا إضافة إلى المؤسسات الحكومية المستقلة العاملة في هذا النشاط، وكذا توزيع المنشآت الأردنية بين أصغر وصغيرة ومتوسطة وكبيرة، كما يبينه الجدول التالي:[1]

[1]: سامح عبد الكريم محمود أبو شنب، دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر حالة الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد02، 2016م، الأردن، ص 226.

الجدول رقم(2-2): تصنيف المنشآت الاقتصادية الأردنية حسب حجم العمالة للسنوات 2007-2009

المنشآت	حسب عدد العمال	العاملين سنة 2007	العاملين سنة 2008	العاملين سنة 2009	نسبة العاملين %	نسبة المنشآت %
أصغر	04-01	23236	241931	249960	26,4	88,6
صغيرة	19-05	104214	109969	113618	12	9,2
متوسطة	99-20	95490	100804	104150	11	1,8
كبيرة	100+	441001	463700	479090	50,6	0,5
المجموع	/	870941	916404	946818	100	100

المصدر: دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أوت، 2011) استنادا إلى بيانات دائرة الإحصائيات العامة في مسح الاستخدام 2008م، أفريل 2010.

ثانيا: إنجازات التمويل الأصغر في الأردن

أسست المملكة الأردنية الهاشمية عددا من المؤسسات والبرامج التمويلية العامة المتخصصة، مثل: بنك الإنماء الصناعي عام 1964، ومؤسسة إدارة وتنمية الأموال الأيتام عام 1979، وصندوق المعونة الوطنية عام 1987، وصندوق التنمية والتشغيل عام 1989، هذا إضافة إلى مؤسسات وشركات التمويل الأصغر المنشأة بعد حزمة الأمان الاجتماعي، وبرنامج الإنتاجية الاجتماعية عام 1999، فما بعد، والتي بلغ عددها سبع مؤسسات متخصصة، وهي: الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة 1999م، والشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرة(1999)، وشركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة(1999)، وصندوق إقراض المرأة(2001)، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة(2004)، وآخرها شركة فينكا(2007).[1]

والجدول رقم () يقدم عددا من نتائج أعمال التمويل الأصغر في الأردن، من حيث المؤسسات الناشطة في هذا الميدان، وعدد القروض القائمة في الفترة 2006-2009، وفرص العمل المقدرة وبيانات أخرى.

[1]: عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001م، ص48.

الجدول رقم(2-3): إنجازات التمويل الأصغر في الأردن للفترة 2006-2009.

المؤسسات التمويلية	عدد القروض الفعالة (القائمة)	حجم التمويل القائم المحفظة (مليون دينار)	متوسط قيمة القروض دينار	فرص العمل المقدرة	متوسط القرض لكل فرصة عمل دينار/فرصة	متوسط كلفة فرصة العمل بالدينار
صندوق التنمية والتشغيلDEF	20133	43781	2120	12550	3488	6340
مؤسسة الإقراض الزراعي ACC	10800	40680	3765	5400	7530	13690
وزارة التنمية الاجتماعية MOSD	1123	1389	1237	560	2480	4510
البنك الوطني للمشاريع الصغيرة ALWatani	23687	13646	412	3670	3720	6760
الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة Tamweelcom	38941	13218	243	6035	2190	3980
الشركة الأهلية لتمويل المشاريع الصغيرةAMC	2853	5133	1285	714	7200	13090
صندوق إقراض المرأة MFW	48160	17100	254	7465	2290	4160
شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرةMEMCO	11885	17312	1040	2970	5820	10580
شركة فينكا FINCA2007	8832	3626	293	1370	2645	4810
الاتحاد العام للجمعيات الخيريةGUVS	2030	1124	553	1015	1100	2000
الصندوق الأردني الهاشميGUHOD	2500	17200	687	1250	1375	2500

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا UNRWA	5027	3550	705	2500	1420	2580
المجموع الكلي	175971	162460	12594	45500	35700	64900

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات المذكورة، وموقع www.themix.org/mfl/country/gordan.

ومن الملاحظ أن نسبة العاملين في المنشآت الصغيرة تقارب (99%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص، كما يلاحظ أن المشروعات الصغيرة في الأردن تسهم بحوالي 30% من مجمل الإنتاج المحلي الصناعي، وتستوعب نحو 35% من إجمالي قوة العمل في البلاد.

ويعد الأردن ثالث دولة عربية من حيث حجم محفظة الإقراض الأصغر (بعد المغرب ومصر)، والأول عربيا مقارنة بحجم المحفظة نسبة إلى عدد السكان، وكذلك بمقارنة عدد المقترضين إلى السكان، ويلاحظ أن حجم المحفظة المخصصة للتمويل في الأردن للفترة 2006-2009 قد نما بمعدل 10,3% سنويا، فارتفع إلى 162,5 مليون دينار بنهاية عام 2009، كما زادت القروض الفعالة بمعدل 21,8% سنويا، فارتفع إلى حوالي 176 ألف قرض بنهاية عام 2009، أما فرص العمل الفعلية المتولدة من المشروعات الممولة، فقد تراجعت إلى حوالي 45500 فرصة عمل مع نهاية عام 2009، بمعدل تراجع بلغ (3,4%)سنويا.[1]

المطلب الثاني: تجربة العراق في التمويل الأصغر

تعتبر صناعة التمويل الأصغر بالعراق جديدة، تأسست في النصف الثاني من عام 2003/، وتضم الآن 14 مؤسسة تمويل أصغر دولية ومحلية موجودة في جميع المحافظات الثمانية عشر في العراق. وقد صرفت الصناعة أكثر من 453,300 مليون دولار على شكل قروض منذ تأسيسها.

حققت مؤسسات التمويل الأصغر في العراق معدلا طموحا للنمو لأولئك المستفيدين من خدماته. وعلى الرغم من الانتقادات التي تتمثل في أن العراق ليست مستعدة للتمويل الأصغر، فقد قام القطاع واعتبارا من نهاية مارس 2010م، بصرف أكثر من 190465 قرشا بقيمة تزيد عن 424 مليون دولار، ارتفعت إلى 257209 قرضا بقيمة 592,7 مليون دولار عند نهاية العام نفسه. وكان لدى قطاع التمويل الأصغر العراقي في المدة الزمنية.

[1]: عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 50.

نفسها، محفظة معلقة بمبلغ 85,5 مليون دولار تم صرفها إلى أكثر من 63000 عميلا. وبمعدل سداد (99%) ومحفظة معرضة للخطر لمدة تزيد عن 30 يوما بنسبة (1%)، نمت مؤسسات التمويل الأصغر العراقية بمعدل

(31%) في غضون سنة واحدة حتى نهاية أفريل 2011م، وبالرغم من ذلك أحدث المستوى العالي من النشاط والكفاءة المتنامية، وزيادة عمق وصول الخدمات للمستفيدين.

ونجد أن مساهمة صناعة التمويل الأصغر العراقية لا تغطي سوى أقل من (1%) من أعداد الفقراء في عموم العراق، بينما بلغت نسبة عدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم عن طريق التمويل الأصغر (10,66%) في السليمانية، (7,21%) في أربيل، (3,17%) في دهوك، (2,58%) في كركوك، (1,97%) في الأنبار، (1و36%) في كربلاء، (1,29%) في بغداد، (1,12%) في واسط.[1]

للمدة ما بين 2009 و2010م دخلت أربع مؤسسات عراقية للتمويل الأصغر إلى القطاع المالي السائد لتقديم قروض أكبر تتراوح مبالغها بين 5000–25000 دولارا أمريكيا للمشاريع الصغيرة، واستمرت بشكل مشترك في تقديم القروض لأكثر من 4000 مشروع صغير، وتعتبر متطلبات الضمانات لدى مؤسسات التمويل الأصغر أقل صرامة بالمقارنة مع المصارف نظرا لأن نسبة كبيرة من هذه المشاريع تفتقر إلى الأراضي أو العقارات

المطلوبة من قبل المصارف (كضمانات)، وقد تم إجراء مسح ميداني لأكثر من 11000 من أصحاب المشاريع الصغيرة في تقييمات سوق أجراها مشروع تجارة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من 37 مليون دولار لمؤسسات التمويل الأصغر منذ عام 2004م، وفي سنة 2009م تلقت اثنتان من مؤسسات التمويل الأصغر منحة مالية من الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، ومن برنامج التعاون الائتماني في الأمم المتحدة، وطبقا لتصريحات الحكومة العراقية فإن التمويل الأصغر بات معترفا به بين صانعي السياسات كأداة فعالة لمكافحة الفقر وتمكين النمو الاقتصادي، وفي سنة 2007م أطلقت الحكومة العراقية برامج للتمويل الأصغر تقدم القروض لقاء أسعار فائدة مدعومة بشكل كبير(2% في 2007، و0% في سنة 2008م).

[1]: أسامة عبد المجيد العاني، التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر في العراق: واقع وتحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 02، العراق، ص62.

ثانيا: دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التمويل الأصغر

أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق مشروعا لقروض ميسرة لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل، وحدد المبلغ ما بين (4–10) مليون دينار عراقي، وقد بلغ عدد المشاريع التي نفذت بموجب هذه القروض في محافظة بغداد 6357 مشروعا صغيرا، وبحدود 40 ألف مشروع في المحافظات الأخرى، وبذلك تم توفير

18139 فرصة عمل، ولعل أكثر الفئات استفادة من المشروع هم الخريجون بنسبة (87%)، والمهاجرون العائدون بنسبة (6%). غير أن حصة الإناث في هذا المشروع لم تزد عن (11%) مقابل (89%) للذكور.

وفي عام 2007م بدأت الوزارة بتنفيذ المرحلة الثانية للمشروع بحدود 3000 مشروع لكل محافظة وبتغطية مالية قدرها 15 مليون دولار لكل محافظة، عدا البصرة ونينوى إذ بلغت تخصيصاتها 25 مليون دولار. وقد أورد تقرير لوزارة العمل أن مجموع المشتغلين الإجمالي الذين وفرت لهم فرص عمل بلغ 244144 مشتغلا منذ عام 2003م حتى مارس 2009م، وأن هذا العدد توزع إلى 228213 من الذكور والباقي للإناث.[1]

المطلب الثالث: تجربة السودان في التمويل الأصغر

في العام 1991م استحدث بنك السودان ما يعرف بالتمويل الريفي ويقصد من ذلك مراعاة أن تمون جملة التمويل الممنوحة لأي من الفروع العاملة بالمناطق الريفية المختلفة بنسبة لا تقل عن 50% من جملة الودائع بأي فرع في أي وقت من الأوقات، إلا أن هذا القرار لم يستمر طويلا. وفي ذات العام (أكتوبر 1991م) أشارت السياسة التمويلية الصادرة من البنك المركزي إلى أن يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 40% من السقف المقرر لكل بنك على أن يكون يشمل ذلك صغار المنتجين والمهنيين والعاملين في مجال الزراعة بنسبة لا تقل عن 3%، أما القطاعات الأخرى ذات الأولوية غير القطاع الزراعي فقد حددت لها السياسة التمويلية نسبة 40% على أن تخصص نسبة 3% من السقف الكلي للبنك لصغار المنتجين والمهنيين العاملين في هذه القطاعات.

[1]: أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سبق ذكره، ص64.

وفي العام 1999م حددت نسبة لا تقل عن 5% من اجمالي التمويل لأي مصرف لتمويل شريحة صغار المنتجين والمهنيين، كما وجه بنك السودان المركزي أن تمتد فترة تمويلها لمدة سنتين كحد أقصى، وشهدت بعد ذلك النسب المسموح بتمويلها تطورا خلال السنوات اللاحقة وذلك وفقا لما يلي:[1]

جدول رقم (2-4): النسب المحددة للتمويل الأصغر من قبل بنك السودان المركزي

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التمويل الأصغر (للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين)	%5	%7	%10	%10	%10	%10	%10	%10	%12

المصدر: برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر (استراتيجيات التمويل الأصغر) حقيبة تدريبية لضباط التمويل الأصغر، صادرة من وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، أكتوبر، 2012، ص 73.

بداية التمويل الأصغر في السودان كانت مرتبطة بالقطاع غير الرسمي في ظل ما يعرف بنظام (الشيل)، والصناديق الدوارة ونظام الختة ونظام الكشف في جميع مراحله، وذلك منذ القرن السادس عشر. بدايات التمويل الأصغر في ظل القطاع الرسمي كانت في بداية القرن العشرين، ومرت بالمراحل التالية:

- مرحلة الجمعيات التعاونية ومكاتب البريد (في عهد الحكم الثنائي).
- مرحلة المصارف الوطنية (عقب الاستقلال السياسي).
- مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية
- مرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر.

ومنذ بداية القرن السادس عشر كان للسودان تجارب عملية في التمويل الأصغر صاحب هذه التجربة سياسات وبرامج وإصلاحات مختلفة للنصوص بقطاع التمويل الأصغر في جميع المراحل، وتطورت هذه السياسات والبرامج حتى وصلت هذه السياسات إلى مصارف ومؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر في

[1]: أسامة إسماعيل يوسف عبد الرحمن البشير، سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر (دراسة حالة مصرف السلام)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014م، ص45.

الســـودان وذلك لتحقيق أهداف الألفية الثالثة، وتخفيف حدة البطالة إلى 50% بحلول العام 2015م، ولذلك لابد من دراسة الوضع الراهن للتمويل الأصغر في السودان (من خلال تجربة السودان في التمويل الأصغر والسـياسـات والاسـتراتيجيات التي وضـعها بنك السـودان المركزي والتي تهدف إلى تطوير قطاع التمويل الأصغر. وتحقيق التنمية الاجتماعية)، وأن العملاء الذين يتلقون الخدمة أقرب إلى الفقراء المعمدين بدلا عن النشطين اقتصاديا فكثيرا من المؤسسات التمويل الأصغر كانت مؤسسات غير ربحية منفصلة عن النظام المالي الأوسع، فقد ركزت سياسات البنك المركزي عن وجود أنواع مختلفة من مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية غير المصرفية مؤسسات تتمتع بالاكتفاء الذاتي وتقوم بتقديم خدمات متنوعة من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء وفق الأسس والضوابط والمنهجيات.[1]

[1]: ناندي حيدر محمد صالح حسن، أثر التمويل الأصغر على دخول الفقراء في ولاية الجزيرة، السودان(دراسة حالة البنك الاسلامي السوداني)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير العلوم في اقتصاديات التنمية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2018م، ص ص 34-35.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا استعراض نقاط أساسية مرت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة متمثلة في إنشاء مؤسسات وأفكار جديدة تمس كل الفئات، حيث أعطينا الأولوية للمؤسسات الناشئة التي ظهرت كقاطرة أمامية للمؤسسات الصغيرة التي تستوجب الاهتمام والدعم، فلقد أصبح التوجه إلى المؤسسات الناشئة ضرورة لابد منها نظرا للنتائج الكبيرة المحققة، وأصبح التوجه الجديد للدولة هو دعم ومرافقة هذه المؤسسات.

كما استعرضنا تجارب عالمية وعربية للتمويل الأصغر بمختلف الجوانب حيث لاحظنا أن معظم هذه الدول متوجهة نحو تمويل الفئات الهشة والفئات الفقيرة، وأولت معظم هذه الدول بإنشاء وكالات مختصة للتمويل الأصغر من أجل تنمية اقتصادياتها.

خاتمة

خاتمة:

إن المؤسسات المصغرة كيان اقتصادي له دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الدور في تقليص نسبة البطالة و خلق مناصب شغل ومصادر للدخل، وتجنب عواقب البطالة والفرع الذي تعيشه، وتستمد هذه المؤسسات المصغرة قدرتها على تحقيق كل ما سبق من خصائصها التي تميزها عن غيرها كسهولة الانشاء وبساطة الهيكل التنظيمي وكذا قدرتها على الابتكار والتجديد، وعلى الرغم من كل هذا إلا أ، هذه المؤسسات تواجه الكثير من المشاكل المتنوعة، حيث تمس هذه الأخيرة مختلف المجالات التي لها علاقة مباشرة بنشاطها كالجوانب الادارية، وهناك مشاكل تسويقية، فنية التي تجعل هذه المؤسسات تخسر حصصا سوقية كبيرة، إضافة إلى مشاكل متعلقة بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية للدولة.

وبالرغم من تعدد العوائق والعقبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات يبقى أكبر عائق وأصعبها هو الحصول على التمويل اللازم لضمان التوسع والنشاط والاستمرارية، وفي هذا الإطار فإن المؤسسات المصغرة تجد أمامها تشكيلة واسعة من وسائل ومصادر التمويل المتوفرة في سوق التمويل.

ونظرا لعدم قدرة المؤسسات المصغرة على توفير تمويلها فهي تجد نفسها مجبرة على البحث عن التمويل المناسب لها من بين التمويلات المتخصصة والتي تتلائم أكثر مع طبيعتها وخصائصها، ولقد اخترنا في بحثنا هذا دراسة وتقييم تجربة التمويل الأصغر كوسيلة حديثة إذ أنه يعد من أدوات الحد من الفقر لتوفير خدمات مالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، حيث يساعد على زيادة الدخل الأسري والأمن الاقتصادي والحد من الضعف المالي، ولقد انصبت دراستنا على معرفة قدرات وامكانيات التمويل الأصغر في حل مشكل تمويل المؤسسات المصغرة.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى "تساهم المؤسسات المصغرة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر"، وهي فرضية صحيحة نظرا لما تطرقنا له في الفصل الأول.
- بالنسبة للفرضية الثانية" تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن من أهم الهيئات التي تعتمد على آليات التمويل الأصغر"، وهي فرضية صحيحة وهذا من خلال ما تطرقنا له في الفصل الأول.

- بالنسبة للفرضية الثالثة" تعتبر مسألة تسديد القروض الممنوحة من قبل المستفيدين منها أحد المشاكل التي تواجه الهيئات الداعمة للتمويل الأصغر"، وهي فرضية صحيحة لأن أكبر عائق يواجه الهيئات الداعمة هو عدم مقدرة بعض الفئات من تسديد الاستحقاقات.

نتائج الدراسة:

- من الصعب إيجاد أو بلوغ تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات المصغرة، ويعود السبب في ذلك على تعدد المصطلحات والتعابير الدالة عن مفهوم المؤسسات المصغرة.
- إن تعدد التعاريف الموضوعة للمؤسسات المصغرة، غلا أن هناك تعاريف في مجملها تتفق على جملة من المعايير التي تستند إليها.
- أن التمويل الأصغر في الجزائر يعد أهم الصيغ الحديثة التي تساعد على إنشاء المؤسسات المصغرة التي تقلل من هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني.
- إن غياب التثقيف والتدريب في مجال التمويل الأصغر داخل المجتمع يعتبر من التحديات التي تواجهه فعالية المؤسسات المصغرة في التقليل من نسبة البطالة.
- يبقى مشكل التمويل من أبرز العوائق والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات المصغرة وذلك لارتفاع درجة المخاطرة في تمويلها وعدم كفاية الضمانات المقدمة.

توصيات الدراسة:

- نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب خاصة فئة الإناث منهم
- قيام المؤسسات التمويل الأصغر بالعمل على تحفيز العاملين لديها لتقديم مقترحاتهم وأفكارهم للاستفادة منها في ابتكار طرق جديدة تتوافق مع طلب الجمهور
- ضرورة إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات المصغرة.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والعالمية في مجال تمويل المؤسسات المصغرة.
- توجيه الشباب على مشاريع ذات قيمة مضافة عالية تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية وحتى الدولية.
- تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة (تجنب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية) حتى تتمكن المؤسسات المنشأة من الانطلاق في نشاطها بكل حماس وروح مقاولاتية عالية.

آفاق الدراسة:

أثناء قيامنا بإشكالية البحث تبينت لنا بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون موضوع بحوث مستقبلية في هذا المجال وهي:

- طرق جديدة للتمويل ودورها في تطوير نشاط المؤسسات.
- دور هيئات الدعم المقدمة من قبل الدولة في تحقيق التنمية المحلية.
- مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي للتمويل الأصغر

مقارنة بين مؤسسات تعتمد الأولى على التمويل عن طريق البنوك والأخرى عن طريق التمويل الأصغر.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر، 2008.
2. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المعاصرة، الطبعة الثانية، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009.
3. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، القاهرة– مصر، ايتراك للطباعة والنشر، 2008.
4. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، ب ط، الدار الجامعية، بيروت، 1988م. د صالح جبريل حامد أحمد، التمويل الأصغر في السودان، المفهوم، النماذج، التطبيقات، ط1، شركة مطابع السودان، السودان.
5. عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 1996.
6. عبد الباسط وفا، مؤسسات رأس مال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.
7. عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2001م.
8. عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة والتخطيط المكاني، ط2، دار صفاء للنشر، عمان، 1999م.
9. عفيفي هاشم، المجتمعات الجديدة طريق التنمية الاقتصادية، الدار المصرية، القاهرة.
10. هالة محمد لبيب عنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، ط2، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة–مصر، 2008.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1. الدكتور موسى بن منصور والاستاذ توفيق براهم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج الجزائر، 2011.
2. أسامة إسماعيل، يوسف عبد الرحمان البشير، سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2013-2014.
3. تفاحة هرقون، سياسات دعم المؤسسات المصغرة آثارها على التشغيل، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012.
4. ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الاردن، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997م.
5. صوارية بور يدح، دور البنوك في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004/ 2005.
6. سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الأوروبية للمساهمة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009.
7. سلومه موسى يحيى بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014-2015.
8. ناندي حيدر محمد صالح حسن، أثر التمويل الأصغر على دخول الفقراء في ولاية الجزيرة، السودان (دراسة حالة البنك الاسلامي السوداني)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير العلوم في اقتصاديات التنمية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2018م.

ثالثا: المجلات

1. أسامة عبد المجيد العاني، التمويل الإسلامي للمشروعات المتناهية الصغر في العراق: واقع وتحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 02، العراق.
2. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، بسكرة، 2011م.
3. محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.
4. مقال حسنة لخلف، جهاز دعم تشغيل آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد08، نوفمبر 2011م.
5. مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد11، العدد01، 2020م، جامعة عمار ثليجي، الأغواط الجزائر.
6. عبد الحميد لمين، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 5، العدد02، 2020م، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، ص08.
7. سامح عبد الكريم محمود أبو شنب، دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر حالة الأردن، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 02، 2016م، الأردن.

رابعا: الملتقيات

1. أحلام ساري، نوال بوعلاق، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000/ 2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011.
2. محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم تحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط-الجزائر، 8-9 أفريل 2002.
3. عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي المعنون تحت: برنامج دعم المجتمع المدني المصري، مصر، 25-26 أفريل 2013.

4. مفيد عبداللاوي، ناجي صالحي، استراتيجية التمويل متناهي الصغر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013.

5. عبد الحكيم عمران، محمد العربي الغزي، برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على البطالة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم تحت استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

6. قواسمية لزهر، مداخلة حول قطاع هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، 2018م.

7. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25-28 ماي 2003م، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات المخير الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004.

خامسا: القوانين والمراسيم

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 2، 17-2 المؤرخ في 10 جانفي 1017، الصادر في 11 جانفي 2017.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المادة الثانية والثالثة من المرسوم الرئاسي 11-133، الصادرة في 27 مارس2011.

3. المرسوم التنفيذي رقم 103/11 المؤرخ في 06-03-2011م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03/ 290 المؤرخ في 06-09-2003م، الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03-04.

4. المرسوم التنفيذي رقم 03/ 11، المؤرخ في 06 مارس 2011م، المادتين رقم 03 و04، الجريدة الرسمية، العدد14 الصادرة بتاريخ 06-03-2011م.

5. المادة 11, مرسوم تنفيذي رقم 254/20، مؤرخ في 2020/09/15، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"و" مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 55، صادر في 2020/09/21.

6. قانون رقم 20 لسنة 2018، مؤرخ في 2018/04/17م، يتعلق بالمؤسسات الناشئة، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد32، صادر في 2018/04/20.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. هدير حسن، اعرفوا الفرق بين المؤسسات الناشئة والمشروعات الصغيرة، مقال منشور عبر موقع احكي، بتاريخ 2019/09/21، تاريخ الاطلاع 2021/04/03، متاح عبر الرابط https://www.e7kky.com.

2. http://www.intarieur.gov.dz/indax.php/ar.

الملخص:

أمســى التمويل الأصــغر من المواضــيع الهامة لدى الكثير من المنظمات والهيئات الســياســية والاجتماعية لارتباطه بكل الاستراتيجيات، إذ يعتبر من أحد الآليات المبتكرة والجديدة لتمويل المؤسسات المصغرة، والتي لها الدور البارز في تحقيق أهداف مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق النمو الاقتصــادي وزيادة فرص العمل، تخفيض معدلات البطالة التي لطالما عجزت المؤســســات الكبيرة على تحقيقها.

Abstract:

Microfinance has become an important theme for many political and social organizations and bodies as it relates to all strategies. It is considered one of the innovative and new mechanisms for financing micro-enterprises, which play a prominent role in achieving the objectives of various economic and social policies, such as economic growth and job creation, to reduce the unemployment rates that large enterprises have long been unable to achieve.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): فتحي حدة ..... المولود(ة) بتاريخ: 24-04-1994 ب: جامع الخلاصة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200343078 الصادرة بتاريخ: 25-04-2016 عن: جامع الخلاصة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021-2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

لقيم كفاءة التمويل الاصغر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): زعيتر هشام المولود(ة) بتاريخ: 17-08-1998 ب: علم الاجتماع

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 200342705 الصادرة بتاريخ: 25-04-2016 عن: علم الاجتماع

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تقييم كفاءة التمويل الاصغر

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع و البصمة